



تقارير ذي إيدج الاقتصادية

انقلاب الحضوظ

قراءة في تقرير البنك الدولي لأكتوبر: صدمة هرمز
وارتداد عام 2027 ونافذة الذكاء الاصطناعي أمام المنطقة

أكتوبر 2026

الملخص التنفيذي

طوال نصف قرن، كانت موجات صعود أسعار الطاقة تصب في مصلحة الخليج. أما موجة عام 2026 فتفرض عليه كلفتها. هذا الانقلاب هو الخلاصة المركزية لتقرير المستجدات الاقتصادية الصادر عن مجموعة البنك الدولي في أكتوبر 2026 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، المنشور في 6 أكتوبر بعنوان «من الانقسام إلى الفرصة: الذكاء الاصطناعي والوظائف والنمو»، وهو ينبع من آلية واحدة: القيد الحاكم في هذه الصدمة هو الكمية لا السعر. فالإغلاق الفعلي لمضيق هرمز، الممر الذي يعبر منه في الأحوال العادية نحو خمس النفط والغاز الطبيعي المسال المتداولين عالمياً، خفض إنتاج الخليج النفطي من نحو 26 مليون برميل يومياً قبل الحرب إلى نحو 16 مليوناً في مارس، فجاء ارتفاع الأسعار في اللحظة التي تراجعت فيها البراميل المتاحة للبيع لدى عدد من المصدرين. ويتوقع التقرير الآن انكماش ناتج المنطقة بنسبة 2.1 في المئة في 2026 بعد نمو بلغ 3.3 في المئة في 2025، مع انكماش اقتصادات مجلس التعاون الخليجي بنسبة 4.3 في المئة في المتوسط، أي أدنى بمقدار 5.7 نقطة مئوية من توقعات البنك في أبريل وبمقدار 8.7 نقطة من توقعات يناير، وهو انكماش يقارنه التقرير بسنة الجائحة.

وتتبع الخسائر مقياس البنك نفسه لدرجة الانكشاف: اعتماد كل اقتصاد على المضيق بوصفه ممره التصديري الوحيد، متفاعلاً مع البنية التحتية ومرونة الإنتاج والاحتياطات التي دخل بها كل اقتصاد هذه السنة. فالاقتصادات التي لا تملك بدائل قريبة عن المضيق تحمل أثقل التوقعات: قطر بانكماش نسبته 20.9 في المئة، وهو أضعف أداء لها في أكثر من خمسة عقود، والكويت بنسبة 14.6 في المئة، وهو أضعف أداء لها في أكثر من ثلاثة عقود، والعراق بنسبة 12.4 في المئة، والبحرين بنسبة 2.9 في المئة. أما الاقتصادات التي تملك مسارات تتلف على نقطة الاختناق فكانت محمية جزئياً: السعودية، التي أعادت توجيه خامها إلى البحر الأحمر، يتوقع لها انكماش بنسبة 2.0 في المئة فقط، والإمارات بنسبة 1.6 في المئة، فيما تقف عُمان، بموانئها المطلّة على المحيط المفتوح، وحدها الاقتصاد الخليجي الذي يتوقع له النمو هذه السنة بنسبة 3.1 في المئة. والجغرافيا نفسها تحكم التعافي: فعلى الافتراض المركزي للبنك بانحسار الحرب قبل نهاية 2026، تتحول أعمق الانكماشات إلى أقوى الارتدادات، إذ يتوقع لقطر التوسع بنسبة 26.7 في المئة في 2027، وللكويت بنسبة 22.0 في المئة، وللعراق بنسبة 16.9 في المئة، ولمجلس التعاون الخليجي كمجموعة بنسبة 10.3 في المئة. وهذه المعدلات تقيس استعادة الإنتاج من قاعدة منخفضة؛ وكما يبين هذا التقرير، فإنها تعيد الناتج إلى ما يتجاوز مستوى 2025 بقليل فحسب، لا إلى المسار الذي كانت المنطقة تتوقعه قبل الحرب.

وتخفف من وطأة الصورة خلاصتان. الأولى أن المستوردين النفطيين النامين في المنطقة لا يجتازون الصدمة فحسب بل يتسارعون خلالها: إذ يتوقع أن يرتفع نمو هذه المجموعة من 3.9 في المئة في 2025 إلى 4.3 في المئة في 2026، بقيادة مصر التي يحمل تقدير نموها البالغ 5.1 في المئة لسنيتها المالية أكبر رفع في جدول البنك، بمقدار 0.8 نقطة مئوية فوق توقعات أبريل. والثانية أن الأسواق المالية امتنعت حتى الآن عن تضخيم الصدمة: فقد اتسعت هوامش العائد السيادية في معظم المنطقة في مارس ثم عادت تنقلصت، وبحلول مطلع سبتمبر كانت الهوامش في مصر والعراق والأردن والكويت والمغرب وعُمان وباكستان والسعودية وتونس جميعها دون مستويات 27 فبراير، عشية الحرب. ويلحق التقرير نفسه بهذه الصورة تحفظين يحملهما هذا التقرير كامليْن: فالهوامش في البحرين وقطر والإمارات ظلت فوق مستويات ما قبل الحرب، كما أن تقلص الهوامش لا يعني بالضرورة اقتراضاً أرخص حين يرتفع العائد الخالي من المخاطر عالمياً. فالملاحظة تخص التسعير لا البرهان: لقد تعاملت الأسواق مع الاضطراب حتى الآن بوصفه مؤقتاً، لا بوصفه تآكلاً في القدرة على السداد.

وينظر النصف الثاني من التقرير إلى ما بعد الحرب، نحو التحول الذي لا تملك المنطقة تأجيله: الذكاء الاصطناعي. يجد البنك أن الذكاء الاصطناعي في هذه المنطقة أميل إلى موازنة العاملين منه إلى إحلالهم: فأقل من 10 في المئة من الوظائف معرضة لخطر الأتمتة في المدى القريب، مقابل 13 إلى 20 في المئة تحمل إمكانات موازنة كبيرة. ويجد كذلك أن الوعد موزع على نحو غير متكافئ، ويسمي السعودية والإمارات بوصفهما الاقتصاديين الوحيدين في المنطقة ضمن المراتب الخمس والعشرين الأولى عالمياً في تطوير نماذج الذكاء الاصطناعي وفي قدرة الحوسبة عالية الأداء معاً. وبين الوعد والإنتاجية تقف ثلاث فجوات هيكلية: في التوطين، وفي الاستخدام، وفي رأس المال التأسيسي: فالعربية يتحدث بها أكثر من 500 مليون إنسان لكنها لا تمثل سوى نحو 0.7 في المئة من عناوين الشبكة العالمية في قاعدة البيانات التي يستشهد بها البنك، والقطاع الخاص في المنطقة يستثمر ويدرب بمعدلات أدنى كثيراً من نظرائه في الأسواق الناشئة.

وقراءة ذي إيدج أن تقرير أكتوبر يصف صدمة قاسية لكنها قابلة للقراءة. فالانكماش استثنائي بالمعايير التاريخية، غير أنه اضطراب كمي له جغرافيا مرسومة ومجموعة اقتراضات مؤرخة وتعافٍ مشروط صراحة، لا أزمة ميزانيات على الشواهد المتاحة حتى الآن، وإن اختلفت التبعات المالية اختلافاً جوهرياً بين السببات وكانت مرشحة للاشتداد إذا طال الاضطراب؛ والشواهد السوقية تتسق مع هذا التمييز من دون أن تثبت. والمتغيرات الحاسمة للفصلين المقبلين مادية وقابلة للرصد: حركة الناقلات عبر المضيق وحوله، ومعدلات تشغيل الطاقة الإنتاجية لدى المنتجين

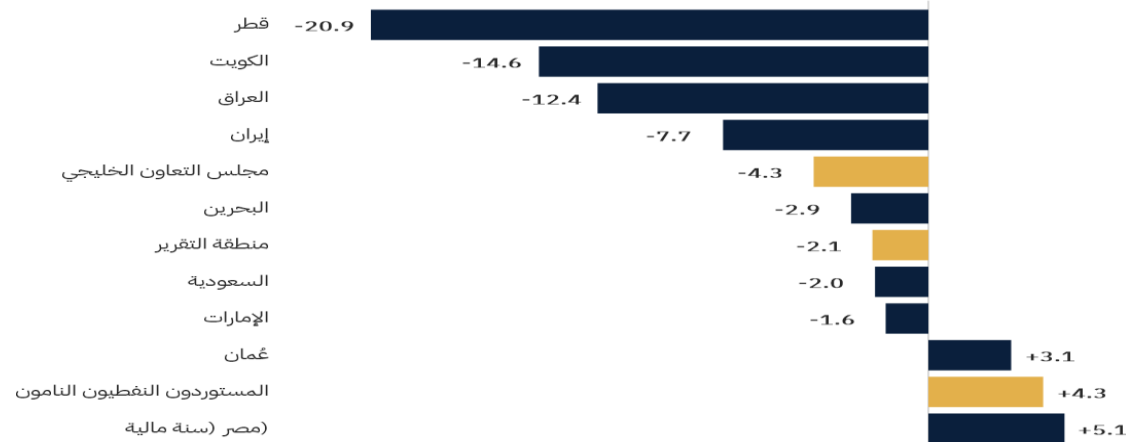
المقيدين، وحال البنية التصديرية المتضررة، وفجوة تضخم الغذاء داخل الخليج، وصمود الهوامش السيادية عند مستويات سبتمبر. أما المتغيرات الحاسمة للعقد المقبل فمؤسسية: هل تُجمع قدرة الخليج الحاسوبية ومواهب الاقتصادات متوسطة الدخل ولغة مشتركة يتحدث بها نصف مليار إنسان في منظومة واحدة للذكاء الاصطناعي، أم تُترك مشاريع وطنية متفرقة. وهذا التقرير يرسم مجموعتي الرصد معاً.

لوحة المؤشرات الإقليمية، أكتوبر 2026، على تجميعنا من تقرير البنك الدولي: ناتج المنطقة يتوقع له انكماش بنسبة 2.1 في المئة في 2026 بعد نمو 3.3 في المئة في 2025؛ وباستثناء إيران انكماش بنسبة 1.3 في المئة يرتد إلى 7.8 في المئة في 2027؛ ومجلس التعاون الخليجي عند انكماش نسبته 4.3 في المئة يرتد إلى 10.3 في المئة؛ وقطر عند انكماش نسبته 20.9 في المئة والكويت عند 14.6 في المئة ترتدان إلى 26.7 و22.0 في المئة على التوالي؛ والسعودية عند انكماش نسبته 2.0 في المئة والإمارات عند 1.6 في المئة، وهما أخف الانكماشات الخليجية؛ وعمان وحدها التوسع الخليجي عند 3.1 في المئة؛ والمستوردون النفطيون النامون يتسارعون إلى 4.3 في المئة ومصر عند 5.1 في المئة على سنتها المالية؛ وإنتاج الخليج نحو 16 مليون برميل يومياً عند قاع مارس مقابل 26 مليوناً قبل الحرب؛ وحركة الناقلات من الخليج قرب 300,000 طن متري يومياً في أغسطس مقابل 1.5 إلى 2.0 مليون قبل الحرب؛ وتسعة سيادات إقليمية داخل هوامش ما قبل الحرب بحلول مطلع سبتمبر مع بقاء ثلاث دول خليجية فوقها. وكل رقم موثق في متن هذا التقرير.

صدمة لا تشبه سابقتها

تأطير البنك صريح: هذه المرة مختلفة، والاختلاف في اتجاه التحويل. ففي 2022، بعد غزو روسيا الاتحادية لأوكرانيا، رفعت أسعار النفط الأعلى إيرادات المحروقات والنمو في الخليج كله بينما أضعفت آفاق المستوردين في المنطقة. وفي 2026 انقلبت العلاقة: إغلاق مضيق هرمز قيد إنتاج النفط والغاز وشحنتهما، فباتت مكاسب السعر تتراكم لدى منتجين خارج المنطقة بينما تتركز خسائر الكمية داخلها. وقد رصدت توقعات الإجماع هذا الانقلاب لحظة بلحظة: فبعد فبراير هبطت توقعات مجلس التعاون الخليجي والعراق هبوطاً حاداً بينما لم تكد توقعات المستوردين النفطيين الناميين تتحرك، في صورة معكوسة تماماً لحلقة 2022.

توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2026، في المئة



الكلبي: الاقتصادات. الذهبي: المجاميع. البيانات: البنك الدولي، تقرير المستجندات الاقتصادية للمنطقة، أكتوبر 2026، الجدول 1.1.

الشكل 1.1. في صورة واحدة: المنتجون المقيدون بالمرمر يحملون الانكماش بينما تنمو عُمان ومصر والمستوردون. المصدر: مجموعة البنك الدولي، تقرير المستجندات الاقتصادية للمنطقة، أكتوبر 2026، الجدول 1.1.

وقد استوعب الاقتصاد العالمي الاضطراب أفضل كثيراً من المنطقة الواقعة في مركزه، وإن لم يكن بلا كلفة. فتوقعات مجموعة البنك الدولي للنمو العالمي خُفضت من 2.6 في المئة في يناير إلى 2.5 في المئة في يونيو، وهو تعديل يصفه البنك نفسه بأنه محدود نسبياً لصدمة عرض طاقة بهذا الحجم، وإن ظل يسهم في تباطؤ عالمي أوسع. وخمس وسائد قامت بذلك العمل: دخل العالم سنة 2026 بفائض إنتاج؛ وأعدت بعض اقتصادات الخليج توجيه صادراتها عبر مسارات بديلة؛ وزاد منتجون من خارج المنطقة إنتاجهم؛ وسُحب من المخزونات؛ وتراجع الطلب على النفط، وبخاصة في شرق آسيا. والفارق بين التجربتين العالمية والإقليمية فارق حجم وتركز: صدمة تُقرأ عالمياً تقلباً تُقرأ إقليمياً ركوداً.

توقعات النمو الإقليمية الرئيسية

الاقتصاد أو المجموعة	2025 تقدير	2026 توقع	2027 توقع	التغير عن أبريل لتوقع 2026
منطقة التقرير	3.3	-2.1	غير متاح	غير متاح
المنطقة باستثناء إيران	4.0	-1.3	7.8	-3.1
مجلس التعاون الخليجي	4.5	-4.3	10.3	-5.7
قطر	1.8	-20.9	26.7	-15.2
الكويت	2.7	-14.6	22.0	-8.2
السعودية	4.6	-2.0	7.9	-5.1
الإمارات	6.2	-1.6	9.5	-4.0
البحرين	3.5	-2.9	4.2	-4.1
عُمان	2.4	3.1	3.4	0.7+
العراق	-2.2	-12.4	16.9	-3.8
المستوردون النفطيون النامون	3.9	4.3	4.0	0.6+
مصر (سنة مالية)	4.4	5.1	4.3	0.8+
الأردن	2.8	2.7	2.9	0.0
المغرب	4.9	4.4	4.0	0.2+
باكستان (سنة مالية)	3.2	3.7	3.8	0.7+

المصدر: مجموعة البنك الدولي، تقرير المستجدات الاقتصادية للمنطقة، أكتوبر 2026، الجدول 1.1، نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المئة؛ وأعدة التغير تعديلات على توقعات النمو بالنقاط المئوية لا تغيرات في الناتج؛ ودفعنا يناير وأبريل المرجعيتان هما المعاد نشرهما في الجدول 1.1 نفسه. وتحسب المجاميع الإقليمية بأوزان الناتج الحقيقي. ومصر وباكستان على سنتين مائيتين تبدأ في 1 يوليو، فقيم 2026 لهما تقديرات لسنتين شبه مكتملتين؛ وأرقام باكستان بأسعار عوامل الإنتاج الثابتة بحسب ملاحظة البنك. ويستثنى لبنان وسوريا والصفة الغربية وغزة واليمن من المجاميع لقيود البيانات.

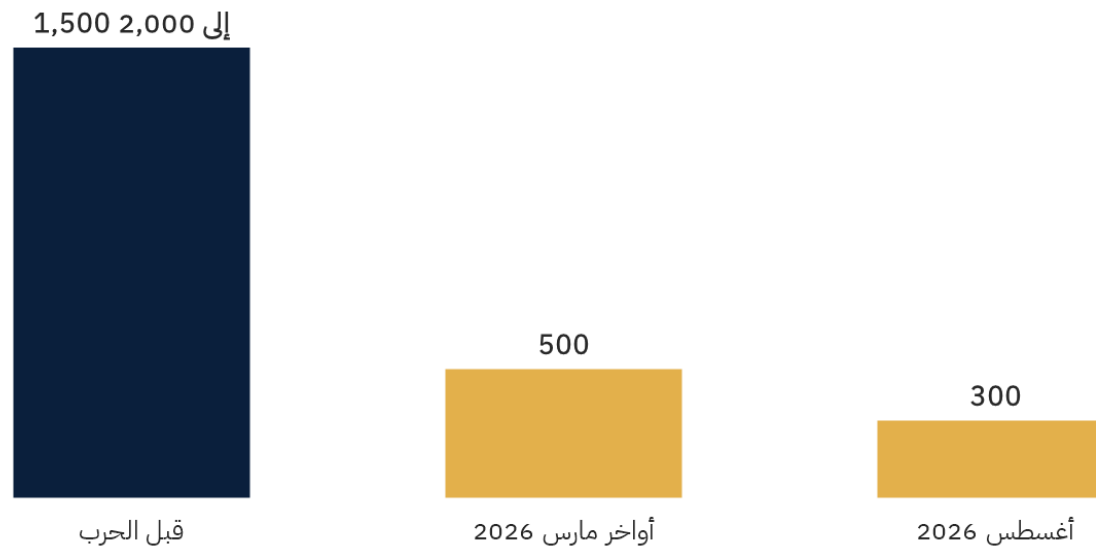
الممر يقرر الكلفة

الفصل الأول من التقرير، في جوهره، دراسة في اللوجستيات. فقبل الحرب كان مضيق هرمز يحمل نحو خمس النفط والغاز الطبيعي المسال المتداولين عالمياً. وإغلاقه الفعلي في فبراير خفض إنتاج الخليج النفطي من نحو 26 مليون برميل يومياً إلى نحو 16 مليوناً خلال شهر واحد، عبر الضربات والاختلالات التشغيلية، وكذلك، وهو الأبلغ دلالة، عبر الاضطراب إلى خفض الإنتاج حين امتلأت المخازن وغابت مسارات التصدير المعتادة. وبحلول أغسطس كان المعروض الخام قد بدأ يتعافى لكنه ظل أدنى كثيراً من الطاقة المستدامة لدى جميع منتجي الخليج باستثناء اثنين. فعند قراءة أغسطس تلك، كانت السعودية تنتج نحو 6 ملايين برميل يومياً مقابل طاقة يقدرها التقرير بنحو 12 مليوناً، أي بمعدل تشغيل 50 في المئة، بينما عملت الكويت وإيران والعراق وقطر عند نحو 55 إلى 70 في المئة من الطاقة المقدرة.

والاستثناءان يثبتان الجغرافيا. فإنتاج الإمارات جرى فوق طاقتها المستدامة المقدرة سابقاً بقليل، وهو ما يعزوه البنك إلى بنيتها التصديرية خارج المضيق وإلى مرونة الإنتاج التي اكتسبتها بعد انسحابها من ترتيبات إنتاج أوبك بلس في مايو 2026. وأنتجت عُمان أكثر من تقدير وكالة الطاقة الدولية لطاقاتها المستدامة. فالدول القادرة على مواصلة الإنتاج أو بلوغ موانئ خارج نقطة الاختناق، بعبارة البنك الجامعة، تكبدت خسائر عرض أصغر، وهذه الجملة الواحدة تفسر معظم التشتت في جدول التوقعات أعلاه.

وهبطت الصادرات أشد من الإنتاج. فسلسلة الناقلات في التقرير، التي تقيس حمولات شحن الناقلات من دول الخليج، تراجعت من نحو 1.5 إلى 2.0 مليون طن متري يومياً قبل الحرب إلى نحو 500,000 في أواخر مارس، ثم تعافت ببطء، قبل أن تنزل مجدداً في أغسطس إلى نحو 300,000 طن متري يومياً. وشكلت السعودية معظم التعافي الأولي، بينما ظلت التحركات من البحرين والكويت والعراق وقطر والإمارات محدودة. فالمسارات البديلة قلصت الخسائر لمن يملكها، وتركت الآخرين بانتظار المضيق نفسه.

حركة الناقلات من الخليج، ألف طن متري يومياً



حمولات الناقلات من دول الخليج كما يعرضها التقرير (الشكل 1.10): قيمة ما قبل الحرب عند منتصف النطاق المعلن.

الشكل 2. الصادرات هبطت أشد من الإنتاج ولم تكن قد تعافت بحلول أغسطس. المصدر: مجموعة البنك الدولي، تقرير المستجدات الاقتصادية للمنطقة، أكتوبر 2026، الشكل 1.10؛ حمولات الناقلات من دول الخليج، وعمود ما قبل الحرب عند منتصف النطاق المعلن.

دفتر الخليج: الانكشاف والدروع واستثناء عُمان

أرقام البنك القطرية تستحق قراءتها دفترأ واحداً. فعلى جانب الانكشاف، انكماش قطر المتوقع بنسبة 20.9 في المئة هو أضعف أداء لها في أكثر من خمسة عقود، وانكماش الكويت بنسبة 14.6 في المئة أضعف أداء لها في أكثر من ثلاثة، والعراق بنسبة 12.4 في المئة أضعف أداء له في أكثر من عقدين، ويتوقع للبحرين انكماش بنسبة 2.9 في المئة. وهذه آثار كمية على اقتصادات محروقات يمر مسارها التصديري في ممر واحد، استثنائية بالمعايير التاريخية بعبارة التقرير نفسه، وهي مقرونة في الجدول ذاته بتعافياتها: 26.7 في المئة لقطر، و22.0 في المئة للكويت، و16.9 في المئة للعراق، و4.2 في المئة للبحرين في 2027، مع استعادة الإنتاج من قاعدته المنخفضة.

وتعافي قطر يحمل تعقيداً هيكلياً واحداً تخفيه الأرقام الرئيسية. فملف قطر لدى البنك يسجل أضراراً مادية في رأس لفان فرضت توقفاً شبه كامل لإنتاج الغاز الطبيعي المسال في الربع الأول، مع تقدير بتراجع طاقة التصدير بنحو 17 في المئة، ومنشآت متضررة يتوقع أن يستغرق ترميمها الكامل سنوات، وتأجيل مشروع توسعة حقل الشمال الشرقي إلى 2027. فإعادة فتح الممر إذن شرط لازم غير كافٍ لقطر: ارتداد 2027 يركب أيضاً على خطوط إسالة مرممة وعلى التوسعة المؤجلة، وهذا بالضبط ما يجعل قراءة الكميات في هذا التقرير أهم هناك من أي مكان آخر. ويسجل الملف نفسه الجانب الآخر من الدفتر: احتياطات مالية كبيرة وأصول ثروة سيادية واستجابات سياسات سريعة توفر، بعبارة البنك، المرونة.

وسنة الكويت تنقسم بين حساب خارجي قاسٍ وميزانية عميقة. فملف الكويت لدى البنك يسجل انكماشاً بنسبة 4.6 في المئة في الربع الأول، مع هبوط إنتاج المحروقات بنسبة 12.5 في المئة، خففه جزئياً اقتصاد غير نفطي واصل النمو بنسبة 1.9 في المئة، وأضراراً في مطار الكويت الدولي ومصفاة ميناء الأحمدية وميناء عبدالله وأجزاء من بنية الكهرباء والتحلية والموانئ. والمقابل المالي مسجل بوضوح: عجز بنسبة 13.9 في المئة من الناتج في السنة المالية 2026/2025 على هبوط بنسبة 30 في المئة في الإيرادات النفطية، يتسع إلى نحو 18 في المئة في 2027/2026 قبل أن يضيق إلى 5.9 في المئة بحلول 2029/2028 مع عودة الأوضاع إلى طبيعتها، ممولاً بمرسوم سبتمبر الذي أجاز الاقتراض من صندوق احتياطي الأجيال القادمة للمرة الأولى منذ 1990 وبإصدار الدين بموجب قانون الدين العام لسنة 2025. وسياق الميزانية هو بيت القصيدة: فالدين العام ارتفع خمسة أضعاف من قاعدة منخفضة جداً ليلبلغ نحو 17 في المئة من الناتج في يونيو، ويتوقع له نحو 28 في المئة بنهاية 2028، وهي مستويات تعدها معظم السدادات مثالية، والحساب الجاري باقٍ في فائض في كل سنوات التوقع: 23 في المئة من الناتج في 2025، و13.5 في المئة في 2026، ونحو 22.4 في المئة في المتوسط في 2027 و2028، والتضخم ثبت عند 2.2 في المئة خلال النصف الأول. فالكويت تمويل سنة حرب من قوة متراكمة، وارتدادها المتوقع بنسبة 22.0 في المئة في 2027 هو ثاني أكبر ارتداد في الجدول.

وعلى جانب الدروع، انخفاض السعودية المتوقع بنسبة 2.0 في المئة، مقابل قراءة تشغيل أغسطس عند 50 في المئة، يقيس قيمة إعادة التوجيه إلى البحر الأحمر؛ وتوقع المملكة لعام 2027 هو 7.9 في المئة. والإمارات، المتوقع لها انخفاض بنسبة 1.6 في المئة هذه السنة ونمو بنسبة 9.5 في المئة في المقبلة، دخلت الصدمة بأسرع اقتصاد كبير في المنطقة، بنمو 6.2 في المئة في 2025، وبالبينة التحتية ومرونة أوبك بلس المذكورتين أعلاه. وتجلس عُمان وحدها على جانب النمو في دفتر 2026 عند 3.1 في المئة، وقد حولت موائنها المطلة على المحيط المفتوح كارثة إقليمية إلى أفضلية نسبية، على أن النسبية هنا هي مرتبط الفرس: فخلاصات التقرير الإقليمية في السياحة والطيران واللوجستيات وكلفة الاستيراد تنطبق على عُمان أيضاً، ومرونتها مقارنة لا حصانة. وتوقعها لعام 2027 هو 3.4 في المئة.

وثمة تحفظ يلزم أي قراءة للخليج كتلة واحدة: أعماق الاحتياطات تتفاوت. فملفات البنك القطرية تمتد من سيادات بمراكز أصول خارجية ضخمة ودين ضئيل إلى ميزانيات أكثر استئانة وذات احتياجات تمويلية مرتفعة، والصدمة الكمية نفسها تحط على كل منها بصورة مختلفة. وأرقام الجدول 1.1 الإجمالية تتوسط ذلك الطيف؛ أما مجموعة الرصد في ختام هذا التقرير فلا تفعل ذلك عمداً.

الأسواق لم تضخم الصدمة

يفرد التقرير قسماً لخلاصة أغفلتها العناوين إلى حد بعيد، تحت عنوان يقولها صراحة: الأسواق المالية في المنطقة لم تضخم الصدمة. فقد اتسعت هوامش السندات السيادية في معظم الاقتصادات في مارس، كما يحدث في كل أزمة، ثم تقلصت. وبحلول مطلع سبتمبر كانت الهوامش في مصر والعراق والأردن والكويت والمغرب وعُمان وباكستان والسعودية وتونس دون مستويات 27 فبراير، وأكبر الانخفاضات في مصر والعراق وباكستان وتونس. وهذا النمط، بعبارة البنك، يوحي بأن المستثمرين لم يفسروا الصدمة الأولى تدهوراً طويلاً الأمد في الجدارة الائتمانية السيادية.

ثم يلحق التقرير بذلك تحفظين، وكلاهما من لوازم أي قراءة أمينة. الأول أن التحسن ليس شاملاً للمنطقة: فالهوامش في البحرين وقطر والإمارات ظلت فوق مستويات ما قبل الحرب في مطلع سبتمبر. والثاني أن تقلص الهوامش لا يعني بالضرورة كلفة اقتراض أدنى، لأن العائد السيادي يساوي العائد المرجعي الخالي من المخاطر مضافاً إليه الهامش، والأوضاع العالمية الأشد تقييداً التي ترفع عوائد سندات الخزنة الأميركية قد ترفع كلفة الاقتراض الخارجي حتى مع انضغاط هوامش المنطقة.

ولا تزال ذي إيدج تقرأ في هذا أهم رسم بياني في التقرير، بما يظهره وبما لا يظهره معاً. فتسع سيادات تتداول داخل هوامش ما قبل الحرب رغم الانكماشات الحادة استثنائياً المتوقعة في عدد من الاقتصادات الخليجية شاهد على أن الأسواق تعاملت حتى الآن مع الاضطراب بوصفه صدمة كمية مؤقتة لا تاكل في القدرة على السداد. لكنه تسعير لا برهان: فالهوامش تتحرك مع أسعار الفائدة العالمية والسيولة وشبهة المخاطرة بقدر ما تتحرك مع الأساسيات، وهي لا تضمن الارتداد ولا غياب المخاطر الائتمانية إذا طال الاضطراب. ولهذا بالذات تستحق لوحة الهوامش مكانها في مجموعة الرصد أدناه، استفتاءً جارياً يقرأ دائماً مقابل النواتج المالية الفعلية، لا حكماً صدر وانتهى.

مرونة المستوردين الهادئة

يتوقع للمستوردين النفطيين النامين في المنطقة النمو بنسبة 4.3 في المئة في 2026، صعوداً من 3.9 في المئة في 2025، والثبات عند 4.0 في المئة في 2027. ففي سنة ينكمش فيها المجموع الإقليمي، تتسارع هذه المجموعة، وتغيرات التوقعات منذ أبريل موجبة، وهي ندرة في هذه الدفعة: زائد 0.6 نقطة مئوية للمجموعة.

والتسارع ليس متجانساً، وفروقه ذات دلالة. فمصر تنصدر عمود الترقيات: تقدير نموها لسننها المالية البالغ 5.1 في المئة أعلى بمقدار 0.8 نقطة مئوية من رقم البنك في أبريل، وهو أكبر تعديل صاعد في الجدول، وانخفاض هامشها منذ أواخر فبراير من الأكبر في المنطقة، وهو اقتران يتسق مع الاستقرار الذي وثقته هذه المؤسسة في «معادلة الدين في مصر» في سبتمبر. والمغرب، عند 4.4 في المئة، وتونس يدعمهما ما يصفه التقرير بصادرات مرتبطة بالذكاء الاصطناعي تتوسع سريعاً، وهي تفصيلية تربط نصف التقرير. والأردن ثابت عند 2.7 في المئة، وتقرير باكستان لسننها المالية عند 3.7 في المئة يحمل ترقية بمقدار 0.7 نقطة مع بقائها العضو الأكثر انكشافاً في المجموعة على أسعار السلع المستوردة. والمحاذير مشتركة: أسعار غذاء أعلى وحيز مالي أضيق يشكلان ضغوطاً متصاعدة، وأسعار الفائدة العالمية الأعلى تضيق حيز التمويل أمام الحكومات والشركات معاً.

التضخم يعبر من قناة الغذاء

آثار الصدمة السعرية داخل المنطقة تصل بقدر غير متناسب عبر الغذاء. ففي عدد من الاقتصادات المستوردة للنفط، تتسرب كلفة النقل والشحن المرتفعة إلى تضخم الغذاء. وداخل الخليج يوثق التقرير فجوات كبيرة على غير المعتاد بين تضخم الغذاء والتضخم العام، تعكس اختلالات سلاسل الإمداد ومسارات التجارة، ويقدم قراءاته هو: ففي يونيو تجاوز تضخم الغذاء 12 في المئة على أساس سنوي في قطر بينما ظل التضخم العام فوق 2 في المئة بقليل، وفي البحرين وعمان تجاوز تضخم الغذاء 7 في المئة مقابل معدلات عامة حول 3 في المئة. وهذه الأرقام أرقام التقرير نفسه؛ وحيثما اختلفت السلاسل الإحصائية الوطنية في التعريف أو الشهر، فسلسلة المصدر الأصلي هي الحاكمة عند إعادة النشر (فملف البحرين لدى البنك نفسه، مثلاً، يطبع 5.8 في المئة للسلسلة الأضيق للأغذية والمشروبات غير الكحولية في الشهر ذاته).

والحساب التوزيعي هو بيت القصيد. فالأسر في أسفل سلم الدخل تنفق الحصة الأكبر من دخلها على الضروريات، فيحمل التضخم الذي يقوده الغذاء وزناً اجتماعياً أثقل عن كل نقطة عامة من التضخم العريض، ويجد التقرير أن أسعار الغذاء الأعلى خفضت القوة الشرائية أشد ما خفضتها لدى الأسر الأفقر. فالجوة لدى دول الخليج مسألة لوجستيات وسياسات في المقام الأول، وتتفاوت القدرة على امتصاصها بين السیادات؛ أما لدى الاقتصادات الهشة في المنطقة فهي تفاقم مشكلة أمن غذائي حادة أصلاً.

الفقر والأطراف الهشة

يبعد التقرير تقرير تميز إقليمي من دون تجميل: المنطقة هي الوحيدة في العالم التي لا يزال الفقر فيها فوق مستويات ما قبل الجائحة ويواصل الارتفاع بينما يتراجع في سائر العالم. وتضم المنطقة 14 في المئة من فقراء العالم المدقعين على عد التقرير، وهي حصة لا تفوقها إلا إفريقيا جنوب الصحراء، وتمثل باكستان نحو نصف الإجمالي الإقليمي. وقد توقف الحد من الفقر حوالي 2019 وانعكس بعد الجائحة.

وتخط الحرب أثقل ما تخط حيث نفذت الاحتياطات أصلاً. فأفغانستان ولبنان وسوريا والصفة الغربية وغزة واليمن دخلت الصدمة باحتياطات مستنزفة وأعداد نازحين كبيرة وتمويل إنساني ينهار. ولبنان، الذي نما اقتصاده 4.2 في المئة في 2025، يتوقع له انكماش بنسبة 6.4 في المئة في 2026. وتحذير البنك الهيكلي ينبغي أن يحضر في كل قراءة لأرقام الارتداد: فآثار الحرب مرشحة لأن تعمّر أطول من صدمة النفط، وستكون العواقب الطويلة الأمد أفدح حيث تتراكم مع هشاشة قائمة.

ارتداد 2027 وما يفترضه

هندسة التوقع مؤرخة وصريحة. فالسيناريو الأساسي يفترض استمرار الحرب حتى نهاية 2026 من دون تصعيد إضافي متواصل، مع بقاء الحركة في المضيق معطلة وعمل بعض بنية الطاقة دون طاقتها واستمرار الضبابية المرتفعة ضاغطة على التجارة والسياحة والاستثمار؛ ثم يفترض عودة الأوضاع إلى طبيعتها تدريجياً من مطلع 2027 مع تعافي الإنتاج وإعادة فتح مسارات الشحن. وفي ظل هذه الافتراضات يترد النمو الإقليمي باستثناء إيران إلى 7.8 في المئة في 2027، ومجلس التعاون الخليجي إلى 10.3 في المئة، والمنتجون المقيدون بالمر إلى أعلى المعدلات في جدول البنك.

وبلحق البنك بذلك تحفظين أمينين، وتشدد ذي إيدج عليهما معاً. الأول أن الارتداد يعكس في معظمه استعادة إنتاج المحروقات من قاعدة منخفضة، لا إنتاجية أقوى: فهو حساب لا تحول. والثاني أن التعافي غير مضمون، وسيطلب جهد سياسات متواصلاً؛ فالبنية المتضررة والاستثمار المؤجل والاحتياطات المستنفدة قد تواصل الضغط على النمو بعد انقشاع الصدمة. ووصفة البنك حماية الأسر الهشة واستعادة الطاقة الإنتاجية والاستثمار في بنية طاقة ونقل أكثر صلابة، كي لا تخلف صدمة مؤقتة خسائر دائمة في رأس المال البشري ومستويات المعيشة.

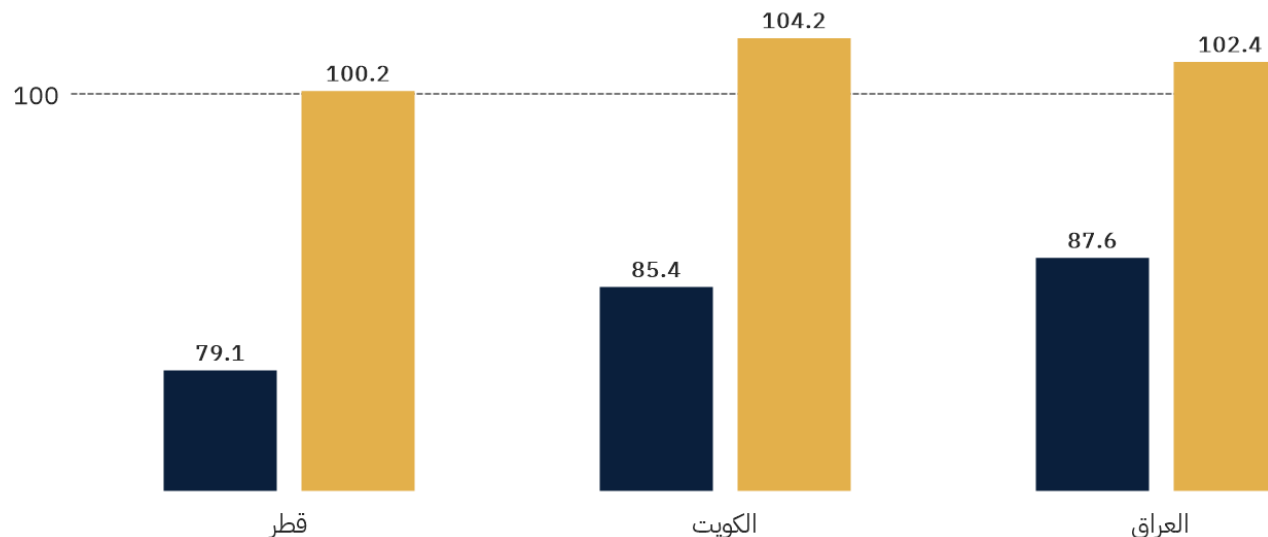
التعافي في المعدلات والتعافي في المستويات

معدلات نمو 2027 من الضخامة بحيث تغري بقراءة خاطئة، وعملية حسابية واحدة تصححها. فمراكمات توقعات البنك المقربة من قاعدة 2025 عند 100، على حساب ذي إيدج، يهبط مؤشر ناتج قطر إلى نحو 79.1 في 2026 ولا يعود إلا إلى نحو 100.2 في 2027: توسع بنسبة 26.7 في المئة يعيد الاقتصاد تقريباً إلى حيث كان قبل سنتين. ومؤشر الكويت يهبط إلى 85.4 ثم يتعافى إلى نحو 104.2؛ والعراق إلى 87.6 ثم 102.4؛ ومجلس التعاون الخليجي إلى 95.7 ثم 105.6. وهذه حسابات من عندنا على المعدلات المقربة في الجدول 1.1، لا توقعات مستويات منفصلة من البنك الدولي، وتحمل تحفظ التقريب البديهي.

والقراءة تلزم مباشرة. فعمود 2027 الباهر يقيس سرعة ردم حفرة لا ارتفاع بناء جديد، وحتى حيث يستعيد الناتج مستوى 2025 فإنه يبقى دون المسار الذي كانت المنطقة تتوقعه قبل الحرب، وقد ذهب استثمار السنة الضائعة ودخلها. وهذا هو المعنى الدقيق الذي ينبغي أن يقرأ به تحوط البنك نفسه: الارتداد يستعيد الكميات، وما لا يستعيده، من استثمار مؤجل وبنية متضررة واحتياطات أنفقت، هو جدول أعمال التعافي ذاته.

مستوى الناتج الحقيقي الضمني في التوقعات، مؤشر 2025 = 100

2026
2027



حساب ذي إيدج من معدلات النمو المقربة في الجدول 1.1؛ مؤشرات الناتج الحقيقي، 2025 = 100

الشكل 3. الارتداد يردم الحفرة ولا يبني فوقها: مؤشرات الناتج الضمنية في التوقعات، 2025 = 100. حساب ذي إيدج من معدلات النمو المقربة في الجدول 1.1.

التحول الثاني: الذكاء الاصطناعي موازراً

يجادل الفصل الثاني من التقرير بأن المنطقة تعيش تحولين في آن واحد، وبأن الأبطأ منهما سيكون الأبعد أثراً. فالذكاء الاصطناعي، في تحليل البنك، يعيد تشكيل أسواق العمل والشركات والخدمات العامة فعلاً، وأثره الأول في هذه المنطقة مرجح أن يأتي من الموازنة لا من الإحلال: أقل من 10 في المئة من الوظائف تواجه خطر أتمتة قريباً، بينما تحمل ما بين 13 و20 في المئة إمكانات موازنة كبيرة، أي أن تلك الحصة من الوظائف يمكن أن تشهد مكاسب إنتاجية للعاملين والشركات القادرين على استخدام الأدوات بفعالية. ويصوغ البيان الصحفي الخلاصة نفسها عنواناً: الذكاء الاصطناعي يحمل إمكان رفع إنتاجية ما يصل إلى 20 في المئة من وظائف المنطقة.

والمنطقة لا تخوض انتقالاً واحداً بسرعة واحدة. فالسعودية والإمارات تتموضعان منتجتين للتقنية ذاتها. والاقتصادات متوسطة الدخل، ويسمي البنك مصر والأردن والمغرب وباكستان وتونس، تجمع بين المواهب التقنية ومنظومات رقمية متنامية وفجوات جاهزية كبيرة. والاقتصادات الهشة قد تجني الاستخدامات الأبعد تحويلاً، في الخدمات العامة ونقص المهارات، لكنها تواجه قيوداً في أبسط الأساسيات من كهرباء متقطعة واتصال هزيل. ويتوقف اتساع الفجوة أو انحسارها، كما يجادل التقرير، على صحة القطاع الخاص وجودة التنظيم والقدرة على سد ثلاث فجوات هيكلية.

ثلاث فجوات بين الوعد والإنتاجية

الفجوة الأولى التوطين. فلغات المنطقة شبه غائبة عن البيانات التي تدرب النظم الرائدة: العربية يتحدث بها أكثر من 500 مليون إنسان لكنها لا تمثل سوى نحو 0.7 في المئة من عناوين الشبكة العالمية في قاعدة البيانات التي يستشهد بها البنك، والفارسية عند حصة مماثلة في الصغر، والأردية عند نحو 0.03 في المئة. والنظم المدربة على هذا التوزيع يضعف أدائها في لغات المنطقة وسياقاتها، والكلفة الثابتة لتصبح ذلك تتجاوز حافز أي دولة منفردة، وهذه هي الحجة الاقتصادية للتجميع.

والفجوة الثانية الاستخدام، وهي تمر من القطاع الخاص. فشواهد البنك على مستوى الشركات صريحة: 16 في المئة فقط من شركات المنطقة قدمت منتجاً أو خدمة جديدة في السنوات الثلاث الماضية مقابل 29 في المئة في سائر الأسواق الناشئة والنامية، و24 في المئة فقط استثمرت في رأس مال مادي مقابل 37 في المئة، وأقل من شركة من كل خمس تقدم تدريباً نظامياً لعمالها مقابل 30 في المئة. والمؤسسات المملوكة للدولة تمثل ما يقدر بـ20 إلى 50 في المئة من القيمة المضافة في المنطقة، بما يكبح المنافسة التي تفرض التبنّي، ويحدد 41 في المئة من الشركات في الاقتصادات منخفضة الدخل و49 في المئة في الاقتصادات متوسطة الدخل الفساد وعدم الاستقرار السياسي قيوداً كبرى، على الشواهد المسحية التي يوردها الفصل. وقطاع خاص يقل استثماره في رأس المال والبشر والمنتجات، يخلص التقرير، ليس في موقع يؤهله لاغتنام ما يعرضه الذكاء الاصطناعي.

والفجوة الثالثة رأس المال التأسيسي، البشري والمادي معاً. فالمهارات التي توازن الذكاء الاصطناعي، من استدلال متكيف وحل مشكلات وتفكير إبداعي، لا تزال ضعيفة في المنطقة: فعلى تقييم بيزا 2022 للتفكير الإبداعي يسجل طلاب الاقتصادات المشاركة من المنطقة دون المعيار المرجعي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ 32.7 نقطة بفارق واسع. وفي بعض الاقتصادات متوسطة الدخل والهشة لا تزال الكهرباء الموثوقة والنطاق العريض شرطين لم يستوفيا بعد. وخلاصة البنك أن التبنّي وحده لا ينتج إنتاجية؛ فالمكملات هي الفيصل.

الخليج منتجاً وقضية منظومة إقليمية للذكاء الاصطناعي

في مواجهة تلك الفجوات يقف أصل إقليمي يعامله التقرير بوصفه نادراً حقاً: السعودية والإمارات هما الاقتصادان الوحيدان في المنطقة ضمن المراتب الخمس والعشرين الأولى عالمياً في تطوير النماذج وقدره الحوسبة عالية الأداء معاً، واستثمار مراكز البيانات بتركز في الخليج، وتستضيف السعودية وباكستان والإمارات أكبر أعداد مراكز البيانات في المنطقة، وإن ظلت حصة المنطقة العالمية صغيرة. فالخليج، بعبارة أخرى، دفع سلفاً جزءاً كبيراً من الكلفة الثابتة لطبقة الحوسبة التي لا يقدر عليها سائر المنطقة.

واقترح التقرير تقسيم للعمل. فالراندتان تسهمان بالبنية التحتية وخبرة تطوير النماذج وأطر الحوكمة؛ والاقتصادات متوسطة الدخل تسهم بالموهب والبيانات المحلية ومعرفة القطاعات والتطبيقات؛ والاقتصادات الهشة تتبنى ما يسميه البنك «الذكاء الاصطناعي الصغير»: أدوات ميسورة مبنية لغرضها تعمل على هواتف أساسية وبتأصل منخفض وكهرباء متقطعة، من تشخيص أمراض المحاصيل عبر تطبيق يعمل من دون اتصال، إلى دعم القرار السريري على هاتف بسيط. ويقدم الذكاء الاصطناعي الصغير لا بوصفه حلاً انتقالياً بل فئة قابلة للنشر تناسب الزراعة والصحة والتعليم حيث لا توجد بنية الطليعة بعد.

والتعاون الإقليمي، يجادل التقرير، من أهم فرص المنطقة غير المستثمرة: فلا تحتاج أي دولة منفردة إلى بناء كل طبقات المنظومة، وتجميع البيانات والخبرات والاستثمار في نماذج العربية والفارسية والأردية يخفف كلفة التوطين الثابتة على الجميع. وتضيف ذي إيدج القراءة الاستراتيجية بتحفظها: فأصل تنتقل قيمته عبر الألياف لا عبر الناقلات ينوع انكشاف المنطقة على جغرافيتها ذاتها، وإن ظلت تلك القيمة قائمة على كهرباء صامدة واتصال ومعدات مستوردة، وقبل كل شيء على التبنّي. فتتويع المخاطر ليس إلغاء لها؛ لكنه يظل جديراً بالاعتناء.

ما الذي ترصده ذي إيدج

تقوم توقعات التقرير على متغيرات مادية وسوقية قابلة للرصد، وكل منها يرصد عند مصدره. أولاً، حركة الناقلات من الخليج، التي وقفت قرب 300,000 طن متري يومياً في أغسطس مقابل نطاق ما قبل الحرب بين 1.5 و2.0 مليون: فتعافٍ راسخ نحو النطاق القديم هو أوضح تأكيد منفرد لسيناريو 2027. ثانياً، تشغيل الطاقة الإنتاجية لدى المنتجين المقيد، وعلى رأسه قراءة السعودية عند 50 في المئة في أغسطس، ومعه جدول ترميم طاقة الإساءة القطرية المتضررة. ثالثاً، فجوات تضخم الغذاء إلى التضخم العام داخل الخليج، وهي مقياس التنام الاضطراب اللوجستي أو تصلبه. رابعاً، الهوامش السيادية مقابل علامات 27 فبراير، على جانبي الدفتر معاً: صمود السيادة التسع المنضغطة، وإغلاق البحرين وقطر والإمارات فجواتها المتبقية، مقروءة دائماً مقابل

النواتج المالية لا بمعزل عنها. خامساً، البيانات المالية للمنتجين المكشوفين، حيث تظهر خسائر الإيرادات أولاً. وسادساً، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي في 13 أكتوبر ثم تقرير الصندوق الإقليمي اللاحق، وسيوفران دفعة مستقلة خلال أيام من هذا التقرير؛ وستقرأهما ذي إيدج عند المصدر وتسجل أي تباينات جوهرية.

الآفاق: ثلاثة مسارات إلى 2027

ما يلي سيناريوهات نوعية من ذي إيدج مبنية على السيناريو الأساسي الوحيد المنشور للبنك، لا توقعات بديلة من البنك الدولي. فعلى السيناريو الأساسي تتحسر الحرب قبل نهاية 2026، ويعاد فتح المضيق تدريجياً، وتسلم 2027 الارتداد الحسابي: نمو إقليمي باستثناء إيران بنسبة 7.8 في المئة و10.3 في المئة في مجلس التعاون الخليجي، مع تسجيل المنتجين المقيد بالمرمر أعلى المعدلات في جدول البنك مقابل قاعدة 2026 المنخفضة. وتكوين ذلك المسار لا يقل أهمية عن حجمه: فهو يستعيد الكميات والإيرادات، ويعيد المنطقة إلى بنيتها الأولى، ولهذا يلح التقرير على استخدام التعافي لبناء الصلابة لا لمجرد إعادة ملء الاحتياطات.

والمسار الهابط حرب لا تتحسر في موعدها، وهو ليس الارتداد نفسه مؤجلاً فحسب. فكل فصل إضافي يحول خسائر الكميات المؤقتة إلى خسائر هيكلية تدريجياً: الاستثمار المؤجل يصير طاقة لم تبين، والبنية المتضررة تشيخ من تراكم للإصلاحات إلى قيد قائم، والاحتياطات المنفقة لا تعود متاحة لتمويل التعافي ذاته، وأوضاع الاقتصادات الهشة الإنسانية تزداد عمقاً. وفي ذلك المسار يبدأ الارتداد، حين يأتي، من نقطة أدنى ويتسلسل أبطأ، وتصبح شواهد الهوامش السيادية المؤشر الأولى بالمراقبة، لأن أطروحة الصدمة المؤقتة أول ضحايا طول الأمد.

والمسار الصاعد انفراج أبكر وأنظف، يقدم التعافي ويوفر بعض الاستثمار المؤجل ويضغط خسارة الناتج في نافذة أقصر. وتلاحظ ذي إيدج أن التشتت بين هذه المسارات واسع على غير المعتاد بمعايير التنبؤ الإقليمي، وهذا في ذاته معلومة: فالتوضع، مالياً كان أم مؤسسياً أم استثمارياً، ينبغي أن يبنى للنطاق لا لنقطة التقدير.

الخاتمة

تقرير أكتوبر وثيقة منضبطة عن سنة غير منضبطة. فخلاصته المركزية، انقلاب حظوظ يحمل فيه الخليج الأكلاف التي كانت موجات الأسعار السابقة توزعها على غيره، مثبتة ببيانات مادية لا بمشاعر، وتوقعه صريح في افتراضاته وأمين في ميكانيكيته: انكماش 2026 جغرافياً وبنية تحتية، وارتداد 2027 حساباً، ولا قدر في أي منهما. والشواهد السوقية مشجعة من دون أن تكون قاطعة: فتسع سيادات تتداول داخل هوامش ما قبل الحرب رغم الانكماشات الحادة استثنائياً المتوقعة في عدد من الاقتصادات الخليجية تعكس ثلاثة عقود من بناء الميزانيات، والحفاظ على تلك الثقة عبر التعافي هو نفسه إحدى المهمات التي على التعافي تمويلها.

ولذلك ففرؤية ذي إيدج مشروطة بالقدر الذي اشترط به البنك، ويقظة في المواضع نفسها. فالسؤال القريب لوجستي ومادي: هل يعاد فتح الممر على جدول السيناريو الأساسي، وبأي سرعة تعود طاقة التصدير المتضررة إلى الخدمة، وعلى رأسها خطوط الإسالة القطرية؛ والإجابة ستأتي من عد الناقلات ومعدلات التشغيل وجدول الترميم، لا من البيانات الرسمية. والسؤال البعيد هو هل تتعامل المنطقة مع قدرة الخليج الحاسوبية ومواهب الاقتصادات متوسطة الدخل ولغة مشتركة يتحدث بها نصف مليار إنسان بوصفها منظومة واحدة أم اثنتي عشرة منافسة. والتميز الذي ينظم السؤالين معاً هو الذي ألح عليه هذا التقرير من أوله: استعادة ما فقد عمل سنة 2027؛ وبناء اقتصاد أقل انكشافاً على الاضطراب المقبل عمل العقد، ونافذة الثاني هي الأول.

ملاحظة المنهجية والتحقق

كل رقم في هذا التقرير قارئ من مصدره مباشرة في منشورات مجموعة البنك الدولي نفسها يوم 11 أكتوبر 2026: تقرير المستحدثات الاقتصادية للمنطقة لأكتوبر 2026 كاملاً من مستودع المعرفة المفتوح التابع للبنك، بما فيه الجدول 1.1 وتحليلات الإنتاج والناقلات والتضخم والهوامش السيادية في الفصل الأول وتحليل الذكاء الاصطناعي في الفصل الثاني؛ والبيان الصحفي المرافق في 6 أكتوبر 2026؛ وملفات البنك القطرية لأكتوبر 2026 لقطر والكويت والبحرين. وجميع التوقعات توقعات مجموعة البنك الدولي وتعرض على تواريخ دفعات البنك نفسها؛ والتعديلات بالنقاط المؤنية تغيرات في توقعات النمو لا في الناتج. وحيثما حسب هذا التقرير مؤشرات مستويات الناتج أو قرن أرقاماً عبر الأقسام، فالحساب حساب ذي إيدج، معلم في النص، ومبني على معدلات البنك المقربة المنشورة. وقد تعدل الأرقام من مصدرها الأصلي وينبغي التحقق منها مجدداً مقابل المصادر أثناءه قبل إعادة النشر. وسيوفر تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي في 13 أكتوبر 2026 دفعة مستقلة خلال أيام من هذا التقرير؛ وستقرأ ذي إيدج عند المصدر وتسجل أي تباينات جوهرية في تغطيتها اللاحقة.

المصادر والمراجع

- [1] مجموعة البنك الدولي: تقرير المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، أكتوبر 2026، «من الانقسام إلى الفرصة: الذكاء الاصطناعي والوظائف والنمو» (الملخص التنفيذي؛ الجدول 1.1 توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ تحليلات الإنتاج وحركة الناقلات والتضخم والهوامش السيادية في الفصل الأول؛ تحليل الذكاء الاصطناعي وشواهد الشركات وبيانات بيزا في الفصل الثاني). مجموعة البنك الدولي.
 - [2] البيان الصحفي للبنك الدولي، 6 أكتوبر 2026: الحرب في الشرق الأوسط تزيد إضعاف الأفاق الإقليمية والمصدرون النفطيون الخليجيون الأشد تضرراً، بما فيه تصريحاً عثمان ديون، نائب رئيس البنك الدولي للمنطقة، وروبرت غاتي، رئيسة الخبراء الاقتصاديين لمجموعة البنك الدولي للمنطقة. مجموعة البنك الدولي.
 - [3] مجموعة البنك الدولي: تقرير آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، أكتوبر 2026، الأساس القطري للتوقعات المذكور في الجدول 1.1، وملفاته القطرية لأكتوبر 2026 لقطر والكويت والبحرين، مقروءة في خدمة وثائق البنك نفسها. مجموعة البنك الدولي.
 - [4] مجموعة البنك الدولي: تقرير الأفاق الاقتصادية العالمية، يونيو 2026، للتعديل المذكور في توقعات النمو العالمي. مجموعة البنك الدولي.
- إخلاء مسؤولية: هذا المحتوى مقدم من شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ش.م.و. لأغراض إعلامية فقط، ولا يشكل مشورة استثمارية أو مالية أو قانونية أو ضريبية، ولا عرضاً أو التماساً بشأن أي ورقة مالية. والأرقام هي الأحدث المتحقق منها وقت الكتابة، وقد تخضع للتعديل من مصادرها الرسمية، وينبغي التحقق منها مجدداً مقابل المصادر الأولية أعلاه قبل إعادة النشر. ولا تتحمل ذي إيدج، إلى أقصى حد يجيزه القانون، أي مسؤولية عن أي خسارة تنشأ عن الاعتماد عليه.

حقوق النشر © 2026 لشركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز تعديل أو عمل هندسة عكسية أو إعادة إنتاج أو توزيع أي محتوى وارد في هذا التقرير (بما في ذلك البيانات أو التحليلات أو النتائج) أو أي جزء منه ("المحتوى") بأي شكل أو وسيلة أو تخزينه في قاعدة بيانات أو نظام استرجاع دون الحصول على إذن خطي مسبق من شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. ("ذي إيدج"). لا يجوز استخدام "المحتوى" لأي غرض غير قانوني أو غير مصرح به. لا تقدم شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.، أو أي من مديريها أو مساهميها أو موظفيها أو كواردها (ويشار إليهم مجتمعين بـ "أطراف ذي إيدج") أي ضمانات أو تعهدات صريحة أو ضمنية بشأن اكتمال أو دقة أو توقيت أو توافر "المحتوى". ولا تتحمل أطراف ذي إيدج أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو (سواء كان ذلك بسبب إهمال أو غيره) بغض النظر عن السبب أو عن أي نتائج يتم الحصول عليها من استخدام "المحتوى". لا تتحمل "أطراف ذي إيدج" في أي حال من الأحوال أي مسؤولية تجاه أي طرف عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو عرضية أو نموذجية أو تعويضية أو عقابية أو خاصة أو تبعية، أو أي تكاليف أو مصاريف أو أتعاب قانونية أو خسائر (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: فقدان الدخل، أو الأرباح، أو تكاليف الفرصة البديلة، أو الخسائر الناتجة عن الإهمال) مرتبطة باستخدام "المحتوى". قد يكون جزء من المحتوى قد تم إنشاؤه بمساعدة أداة ذكاء اصطناعي (AI) ويتم تحرير ومراجعة واعتماد أي "محتوى" منشور تم إنشاؤه أو معالجته باستخدام الذكاء الاصطناعي من قبل كواردر "ذي إيدج". على الرغم من أن "ذي إيدج" قد حصلت على معلومات من مصادر تعتقد أنها موثوقة، فإنها لا تُجري تدقيقاً ولا تلتزم بإجراء العناية الواجبة أو التحقق المستقل من أي معلومات تم الحصول عليها.

هذا التقرير مخصص لأغراض إعلامية وتعليمية فقط ويتم توزيعه على أساس مجاني واختياري. ولا يشكل هذا التقرير نصيحة استثمارية أو توصية أو عرضاً أو دعوة لشراء أو بيع أي أدوات مالية أو أوراق مالية وأي آراء واردة في التقرير قابلة للتغيير دون إشعار مسبق. ولا تتحمل "أطراف ذي إيدج" أي مسؤولية عن أي خسائر أو أضرار تنشأ عن استخدام هذه المعلومات. يُنصح القراء بشدة بإجراء العناية الواجبة الخاصة بهم والتشاور مع مستشار مالي مؤهل قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية أو مالية.

ملحوظة عامه بشأن جميع الأنشطة: جميع الخدمات الاستشارية المقدمة - وفقاً لشروط التعاقد مع العملاء - خاضعة لقوانين دولة الكويت والتعليمات والضوابط الصادرة من الجهات الرقابية المختلفة، وفي حالة تطلب تقديم الخدمات بموجب العقود المبرمة مع العملاء الاستعانة بمهنيين أو شركات متخصصة في أي مجال أو الاستعانة بأشخاص مرخص لهم لتنفيذ أي من المهام المذكورة أعلاه - حسب طبيعة نشاط الجهات المستعان بها - فسيتم الاستعانة بهم وفقاً لما سيتم الاتفاق عليه.

شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.

edgeconsultancykw.com — +965-22286370

القبلة، قطعة 14، شارع حمد الصقر، برج 15 (برج يعقوب)، مكتب C11

مدينة الكويت، دولة الكويت